

باقتراحه مناخيم بيغن وحظي بموافقة الاكثريّة — «لا مجال للتشكيك في الحقوق التاريخية للشعب اليهودي في أرض اسرائيل» — هو قرار لا ينطوي على شيء جديد بقدر ما يرضي غرور الذين تقدموا به . كما ان الاحزاب الدينية واليمينية لم تستطع انجاح مشروع قرارها الداعي الى الانطلاق من المفهوم الديني في تحديد «من هو اليهودي ؟» .

وعلى الصعيد التنظيمي ، يمكن القول ان الانتقادات التي سبقت انعقاد المؤتمر لم تؤت ثمارها . فقد اوردت الصحف نبأ انتخاب آرييه بينكوس لرئاسة المنظمة الصهيونية العالمية ، بعد ان كان يشغل منصب رئيس اللجنة التنفيذية للوكالة اليهودية — المنظمة الصهيونية . وبقي منصب الرئاسة شاغرا منذ استقالة ناحوم غولدمان (١٩٦٨) أو عزوفه عن الترشيح ازاء المعارضة الاسرائيلية . وربما كان انتخاب اسحق نافون لرئاسة « لجنة العمل الصهيونية » بمثابة بادرة لاسترضاء اليهود السفارديين (٢٠) . مع العلم بأن « لجنة العمل » لا تعمل الا خلال الفترة الفاصلة بين مؤتمرين ! كما تجدر الملاحظة الى كون نافون هو الممثل الوحيد عن اليهود الشرقيين الذي أتيح له ان يشغل هذا المنصب ، وللمرة الاولى في تاريخ الحركة الصهيونية . وعلاوة على انتخاب نافون اعطي المندوبون السفارديون (والبالغ عددهم ٨٠ مندوبا في المؤتمر) مقعدا واحدا في اللجنة التنفيذية الصهيونية التي تضم ٢٠ مقعدا . فأخذ المقعد اندريه نابوني ، وهو محام يهودي كان يمارس المهنة في الجزائر سابقا .

لكن هذه البادرة تجاه السفارديين تهدف الى استرضائهم ، أكثر من كونها تشكل تغييرا جذريا على الصعيد التنظيمي . وقد علق أحد المرسلين اليهود ، وهو فرنسي ، على منجزات المؤتمر بالنسبة لتركيب المنظمة الصهيونية بقوله : « غير ان جميع الانتقادات لم تسفر عن احداث اي تغيير ملحوظ في الاجهزة والبنيات التي تقادم عهدا داخل المنظمة الصهيونية . فهي ما زالت على حالها ، بمثابة جهاز ضخم يسيطر عليه الزعماء والاعيان الذين تقوم بتعيينهم الاحزاب السياسية الاسرائيلية » (٢١) .

وعلى الصعيد المالي ، يصعب التكهن حاليا بنتائج حملات الجباية وجمع الاموال والتبرعات . لكن اجهزة الجباية الصهيونية سوف تمضي في استغلال قضية اليهود السوفييات الى جانب الاساليب النفسية الاخرى ، بغية حمل اليهودي الامركي على التبرع بسخاء . وليس بمستبعد أن تلجأ هذه الاجهزة الى استثارة الاريحية لدى المتبرع اليهودي الامركي عن طريق « غسل دماغه » واقناعه بأن تبرعه ، فضلا عن كونه تأدية للواجب الاخوي ، مرهون بالتعبير عن كراهيته لدولة شيوعية .

وثمة تعديلات طرأت على تركيب الحركة الصهيونية ، لكنها تمت قبل انعقاد المؤتمر الثامن والعشرين ، وجاءت تنفيذا لمقررات اتخذها المؤتمر الاسبق (السابع والعشرون) . فقد أصدرت اللجنة التنفيذية خلال دورة انعقادها (تموز ، ١٩٦٩) بالقدس قرارا يقضي بتوسيع هيكل الوكالة اليهودية — على غرار ما حدثه وايزمان عام ١٩٢٩ بالنسبة للوكالة اليهودية الموسعة . والفرض الظاهر لعملية التوسيع هو اتاحة المجال امام الجماعات والتنظيمات غير الصهيونية لكي تنضم الى صفوف الوكالة اليهودية ، بحيث يؤدي ذلك الى مضاعفة نسبة العضوية في الصيغة الجديدة لتنظيم الوكالة . اما اعتبار هذا التعديل بمثابة « الحدث التاريخي » الذي من شأنه توليد مضاعفات على الصعيد اليهودي العالمي ، فانه أقرب الى النواحي المالية منه الى التغييرات التنظيمية . وليست المشاركة التنظيمية في ادارة اعمال الوكالة ، عن طريق السماح بضم غير الصهيونيين الى تركيبها ، سوى تغطية لتأمين المزيد من اموال الجباية والتبرعات . ففي التصريح الذي ادلى به بينكوس ، رئيس المجلس التنفيذي للوكالة ، الى صحيفة هآرتس (٧١/١٠/١٨) نكتشف الغرض الحقيقي لعملية التوسيع ، حيث قال بصدد مشاركة